

(ب) علاوة على ذلك تؤدي كل سفينة تملك أكثر من خمسة عشر يوماً رسمياً مقداره نصف مليم عن كل طن من حمولتها عن كل يوم أو جزء من اليوم اعتباراً من اليوم السادس عشر ولا يتحقق هذا الرسم عن المدة التي تملكها السفينة في حوض جاف أو مائمه أو على قرق .

(ج) ومع ذلك تؤدي السفن التي تمر أو تقف بخاطس السويس دون أن تدخل أو ترسو في حوض إبراهيم أو حوض البترول أو ميناء عناقة أو ميناء الأدبية أو مرسى البترول الجديد ٢٥٪ من قيمة الرسوم المقررة على السفن التي لا تجرى شحن أو تفريغ بضائع أو أخذ أو إزال دكاب .. والمبنية بالبندين ١ ، بـ السابعين .

ولوزير النقل إضافة موافقة موانئ تجري عليها أحكام هذه المادة أو حدتها أو تعديلها .

مادة ٢ — تؤدي السفن التي ترسو على الأرصفة والسباقيل (الأساكيل) التابعة للكل من مصلحة الموانئ والمنائر والهيئة العامة لبناء الإسكندرية في الموانئ المبينة بالجدول الملحق بهذا القانون وكذلك على السقالة التابعة للهيئة المصرية العامة للبترول لمرسى البترول الجديد عن كل يوم أو جزء من اليوم رسم رسو كالتالي :

(١) ملبياً عن كل طن من حمولتها إذا رست بالطول على أحد الأرصفة أو السباقيل أو بجانب سفينة أخرى راسية على رصيف أو سقالة بالطول .

(ب) ربع مليم عن كل طن من حمولتها إذا رست بمئذنة اقفال على أحد الأرصفة أو السباقيل .. ولا تسرى أحكام هذه المادة على السفن التي ترسو في ميناء الفردية .

مادة ٣ — السفن وال ullamات التي يرخص لها في العمل في موانئ الإسكندرية والسويس ومرسى مطروح كالمواطنين والبراطم والصنادل والزوارق والقاطرات والرافعات والكرادات والجرارات وقوارب النطاسة والأحواض العامة وغيرها التي لا تبرحها عادة لتخفيض رقم الميناء ورسم الرسم وتؤدي مقدماً قبل الترخيص لها في العمل رسماً سنوياً مقداره : مائتا مليم سنوياً عن كل طن من الحمولة الصافية إذا كانت غير ممزودة بالمة مسيرة .

أربعين مليم سنوياً عن كل طن من الحمولة الصافية للوحدة إذا كانت ممزودة بالمة مسيرة .

ولا يجوز أن يقل هذا الرسم في الحالتين عن مئة جنيهات . ويحول في تحديد الحمولة الصافية على ما هو ثابت بشأنها في سجلات التفتيش البحري بمصلحة الموانئ والمنائر .. ويعتبر كسر العلن طناً كاملاً .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٦٩

في شأن رسوم الموانئ والمنائر والأرصفة والسباقيل

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المادة ١١٩ من الدستور ؛

وعلم القانون رقم ٧٠٤ لسنة ١٩٥٤ بفرض رسم على البوار الخالي ترسو على أرصفة ميناء الإسكندرية المزودة بتليفونات والقوانين المعدهله ؛

وعلى القانون رقم ٥٧٢ لسنة ١٩٥٤ بتحديد ثبات الرسوم الخاصة بالموانئ والمنائر والأرصفة والأساكيل والقوانين المعدهله ؛

وعلى القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٦٠ في شأن سلامة السفن ؛

وعلم القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦١ في شأن النقل البحري الساحلي ؛

وعلى القانون رقم ٦ لسنة ١٩٦٧ بإنشاء الهيئة العامة لبناء الإسكندرية ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧١٤ لسنة ١٩٦٦ بمسؤوليات وتنظيم وزارة النقل ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٢٩٣ لسنة ١٩٦٦ باختصاصات ومسؤوليات الهيئة العامة لبناء الإسكندرية ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٦٠٢ لسنة ١٩٦٧ بنقل تبعية مصلحة الموانئ والمنائر إلى وزارة النقل ؛

وعلى ما أرتأه مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتي :

الفصل الأول — في الرسوم

مادة ١ :

(١) تؤدي السفن التي تدخل أو ترسو في ميناء الإسكندرية أو ميناء مطروح أو ميناء أبو غصون أو الأجزاء الآتية من ميناء السويس وهي (حوض إبراهيم ، حوض البترول ، مرسى البترول الجديد ، ميناء عناقة ، ميناء الأدبية) رسماً كالتالي :

خمسة عشر ملبياً عن كل طن من حمولتها إذا كانت لا تجري تفريغ بضائع أو شحنها أو أخذ ركاب أو إزالهم .

ويكون الرسم ثلاثة ملبياً عن كل طن من حمولتها إذا أجرت تفريغ بضائع أو شحنها أو أخذ ركاب أو إزالهم ولا يغير تفريغ بضائع زرود السفن في الميناء بالوقود .

ولا يرد هذا الرسم باى حال من الأحوال .
ويشترط لقبول تنفيذ الطلب تقديم أثناء مواعيد العمل الرسمية .
وعند الضرورة إذا لم يقدم في هذه المواعيد وجب تقديمها قبل الميعاد المطلوب في التنفيذ بساعتين على الأقل .
ويشترط ألا تزيد مدة انتظار الموظف المنصوص على ساعتين .

مادة ٨ - تؤدى كل سفينة من السفن البرولية التي تقوم بتغريغ مواد بترولية أو شحنها بميناء الاسكندرية والسويس رسم ملاحظة مقداره جنيه عن اليوم أو جزء من اليوم .

مادة ٩ - يؤدى رسم أرضية مقداره ٥٠ ملما عن كل رأس من الحيوانات المختلفة أو طرد بداخله حيوانات أو طيور تفرغ من السفن على الأرصفة المعدة لذلك بميناء الاسكندرية أو السويس .

مادة ١٠ - يؤدى رسم تليفون عن كل بآخرة ترسو بميناء الاسكندرية على أحد الأرصفة المزودة بتليفونات الهيئة العامة لبناء الاسكندرية مقابل استخدام هذا التليفون من وقت رسوها على الرصيف حتى وقت مغادرتها إماه عن كل يوم أو جزء منه بالفئات الآتية :

٣	٣	جنيه
٢	٢٥٠	عن كل بآخرة تجارية أو ناقلة بقروش .
-	٧٥٠	عن كل بآخرة حربية تابعة للقوات البحرية للجمهورية العربية المتحدة .

الفصل الثاني - في حساب الرسوم

مادة ١١ - تحصل رسوم الميناء ورسوم الرسو ورسوم المتأخر على أساس الحمولة الصافية المقدرة تأسيسا على القواعد الدولية لخواطة قنطرة السويس على أن يضاف إليها ما قد يكون مستعملة من صهاريج القاع المزدوج والأماكن المغطاة وقت الوصول سواء كان هذا الاستعمال خاصا بالنقل التجاري أو بهمات أو بمواد خاصة بالسفينة . وإذا تعدد الحصول على حمولة قنطرة السويس الصافية على الأساس المشار إليه فتقدير باعتبارها متساوية ١٧٠٪ (مائة وسبعين في المائة) من الحمولة المسجلة الصافية للسفينة إذا كانت السفينة من السفن ذات الكورنة الكاسبة . ولإلا قدرت حمولتها باعتبارها متساوية ١٣٠٪ (مائة وتلاتون في المائة) من حمولتها الصافية وفي هاتين الحالتين بصرف النظر عن المستعمل من صهاريج القاع المزدوج والأماكن المغطاة .

وفي جميع الحالات يعتبر كسر الطعن طنا كاملا وبعد اليوم في شأن تحديد الرسوم من منتصف الليل .

مادة ٤ - تؤدى السفن الداخلة إلى الموانئ المبنية بالحدول المتعق بهذا القانون رسم منائر مقداره أربع ملبيات عن كل طن من حمولتها . وتفنى من أداء هذا الرسم الوحدات المرخص لها في الملاحة الداخلية وكذلك السفن والعامرات المنصوص عليها في المادة السابقة أيا كان الميناء المرخص لها في العمل به .

مادة ٥ - تؤدى السفن التي تربط على إحدى الشعندورات التابعة لكل من مصلحة الموانئ والمنائر والميثة العامة لبناء الاسكندرية في جميع الموانئ المسروق للسفن بالرباط عليها رسم مقداره جنيه عن اليوم أو جزء منه .

مادة ٦ - تؤدى السفن التي تغادر إحدى الموانئ المبنية بالحدول المتعق بهذا القانون رسم ترخيص في السفر بالفئات الآتية : مليم

٢٥٠	للسفن الشراعية أو الساحلية وسفن الملاحة الداخلية .
٢٥٠	للوحدات المبنية في المادة ٣ المقيدة بميناء الاسكندرية أو بناء السويس أو مرسى طروح إذا رخص لها بالسفر من أى من هذه الموانئ .
٥٠٠	للسفن الأخرى .

وتفنى من هذا الرسم سفن صيد الأسماك والاسفنج .

مادة ٧ - تؤدى السفينة التي تطلب القيام بالإجراءات الرسمية الخاصة بها في غير مواعيد العمل الرسمية رسمًا يحدد على الوجه الآتي :

أولاً في الأيام العادية :

٧٥٠	من الساعة ١٤٠٠ حتى الساعة ١٧٠٠
٥٠٠	من الساعة ١٧٠٠ حتى الساعة ٢٠٠٠
٢٤٠٠	من الساعة ٢٠٠٠ حتى الساعة ٢٤٠٠
٨٠٠	من الساعة ٢٤٠٠ حتى الساعة ٨٠٠

ثانياً - وأيام الجمع وال歇业 الرسمية :

٥٠٠	١ من الساعة ١٠٠٠ حتى الساعة ١٤٠٠
-	٢ من الساعة ١٤٠٠ حتى الساعة ١٧٠٠
٥٠٠	٢ من الساعة ١٧٠٠ حتى الساعة ٢٠٠٠
-	٣ من الساعة ٢٠٠٠ حتى الساعة ٢٤٠٠
-	٥ من الساعة ٢٤٠٠ حتى الساعة ١٠٠٠

ويتحفظ هذا الرسم إلى الثالث للسفن الشراعية أو الشراعية ذات المحرك الآلي والوحدات المقيدة بميناء ووحدات الملاحة الداخلية .

ويتمدد هذا الرسم بتداعي السفن ولو كان الطلب واحدا كما يتمدد بتداعي الطلبات ولو كانت عن سفينة واحدة .

مادة ١٥ - تغى من الرسوم المنصوص عليها في المادتين ١ ، ٤ السفن الآتية :

(١) السفن المسجلة تحت علم الجمهورية التي يرخص لها في المتروج في رحلة تجارية أو رياضية وتحسب مدة الخمسة عشر يوماً الوارد ذكرها في البند (ب) من المادة (١) اعتباراً من تاريخ دخولها الأول في المياه مع عدم حساب المدة التي مكنتها خارج المياه .

(٢) يخوت وزوارق الزهرة والذهبيات وما شابها التي لا تباشر أي عمل تجاري .

(٣) سفن صيد الأسماك والاسفنج الشخص لها في ذلك ولا تقوم بأعمال تجارية أخرى .

مادة ١٦ - تغى من الرسوم المقررة في البنددين (١، ب) من المادة (١) ومن الرسوم المنصوص عليه في المادة (٤) السفن الآتية :

(١) السفن التي تضطر للالتجاء إلى المياه أو العودة إليه للحصول على مساعدة طبية أو صحية أو لإزالة أشخاص انفلوا من البحر أو متسللين من رعايا الجمهورية بشرط أن تغادر المياه بمجرد الاتهاء من مهمتها دون أن تباشر عمل تجاري أو أن تدخل حوضاً جافاً أو عائماً أو أوقفاً .

(٢) السفن التي تغادر المياه ثم تعود إليه بسبب رداءة الطقس أو لحصول تلف بها دون أن تباشر أي عمل تجاري .. ولا يحول دون تغى السفينة بالإعفاء في الحالتين السابقتين تزودها بالوقود .

(٣) السفن التي يرخص لها في المتروج من المياه تقوم بتجربة الاتهاء أو لضبط بوصالتها أو لإلقاء فضلات خارج المياه ثم تعود إلى المياه قبل مضي ٢٤ ساعة من وقت نزوحها بشرط أن تكون قد دخلت مياه أخرى خلال هذه المدة .

وفي حالة العودة إلى المياه تحسب مدة الخمسة عشر يوماً الوارد ذكرها في البند (ب) من المادة (١) اعتباراً من تاريخ دخول السفينة لبناء لأول مرة مع عدم حساب المدة التي مكنتها خارج المياه .

الفصل الرابع - في الأحكام العامة

مادة ١٧ - تسرى أحكام هذا القانون على الموانى والمرامى المياه بالدول المرافق لها ، ولوزير النقل بقرار منه إضافة موانى أو مرامى أخرى على هذا الجدول أو حذفها منه .

الفصل الثالث - في تخفيض الرسوم والإعفاء منه

مادة ١٨ - تغى السفن الساحلية التي ترفع علم الجمهورية والسفن المرخص لها في الملاحة الداخلية تخفيضاً مقداره ٥٠٪ من قيمة الرسوم المنصوص عليها في المادة (١) .

وتعتبر السفينة في تطبيق هذا القانون ساحلية إذا كانت قادمة مباشرة من أي ميناء من موانى الجمهورية ولو كانت قادمة قبل ذلك من ميناء أجنبي .

مادة ١٩ - تغى السفن التي تردد في أحدى موانى الجمهورية في رحلة ساحلية تخفيضاً مقداره ٧٥٪ من الرسوم المنصوص عليها في البند (١) من المادة (١) والخاصة بالسفن التي تقوم بشحن أو تفريغ بضائع أوأخذ أو إزالة ركاب . ولا يحول دون التغى بهذا التخفيف إزالة سياح في المياه أوأخذهم منها ولو مع امتعتهم وساراتهم الخاصة . وبشرط أن تكون هذه السفن غير خاصة لنظام السفريات الدورية وأن تحظر مصلحة الموانى والمنائر والطينة العامة لبناء الاسكندرية بمعادها وخط سيرها وألا تقوم بتفریغ بضائع أو شحنها وأن تقدم شهادة من وزارة السياحة تثبت أنها قادمة في رحلة سياحية .

وتغى بالتخفيض ذاته سفن الأبحاث العلمية التي لا تقوم بأعمال تجارية وسفن المعارض بشرط المعاملة بالمثل .

وتغى السفن التي تغى بهذا التخفيف من الرسوم المقررة في البند (ب) من المادة (١) ولا يجوز الجمع بين هذا التخفيف والإعفاء المنصوص عليه في المادة (١٥) .

مادة ١٤ - فيما إذا أرسى المشار إليه في المادة ١٠

تغى من الرسوم المنصوص عليها في هذا القانون السفن الآتية :

(١) السفن الحربية .

(٢) السفن الحكومية التي لا تقوم بأعمال تجارية .

(٣) السفن المخصصة لتعليم الفنون البحرية .. بشرط عدم القيام بأعمال تجارية .

(٤) السفن والوحدات المملوكة لممثية قناة السويس وليسى إعفاؤها اعتباراً من تاريخ إنشاء الممثية .

(٥) الوحدات العامة التي تعمل لحساب المؤسسة المصرية العامة للبتروlier في إدارة مرسى البرول الجديد وتستغله بمقاييس ميناء السويس .

(٦) السفن وال ullamيات غير المجهزة بالله سيرة وتقل حمولتها الصافية عن عشرة أطنان .

جدول

الموانىء التي تسرى عليها أحكام قانون رسم الموانىء والمنائر والأرصدة والسعالي بالجمهورية العربية المتحدة

موانئ البحر الأبيض المتوسط وحدودها

الحدود الميناء

السلوم محيط دائرة وهي نصف قطرها ميل بحري واحد ومركتها النهاية الجنوبيّة لصيف الميناء .

صرمى مطروح خط وهى يمتد بين الرأسين الخارجيين للخليج .
رأس علم الروم محيط دائرة وهي نصف قطرها ميل بحري ومركتها سقالة الفلاح .

الاسكندرية من جهة البحر خط وهى يصل بين نهائى حاجزى الأمواج الخارجيين ومن جهة ترعة محمودية به هويس محمودية .

الاسكندرية الشرق الخط الوهمى المؤصل بين حاجزى الأمواج الغربى والشرقى مارا بمحاجز الأمواج الأوسط
رشيد النهرى خط وهى يمتد بين نهائى ضفتى رشيد من جهة البحر .

دمياط النهرى خط وهى يمتد بين نهائى ضفتى فرع دمياط من جهة البحر .

بور سعيد من جهة البحر . . خط وهى يمتد من النهاية الخارجية ل حاجز الأمواج الغربى فى اتجاه ١٢٧° صحبى لمسافة نصف ميل بحري - ثم من هذه المنطقة إلى النهاية الخارجية ل حاجز الأمواج الشرقى ومن جهة قناة السويس خط وهى يمتد بعرض القناة من الضفة الجنوبيّة لقناة المتصلاة ببحيرة المتولة ومن جهة قناة بحيرة المتولة وقنطرة السكك الحديدية .

مادة ١٨ - تؤدى الرسوم المنصوص عليها في هذا القانون إلى مصلحة الموانىء والمنائر فيها عدا الرسوم المنصوص عليها في المواد ٨٦، ٥٣، ٢٠، ١٠، ٩ المستحقة على السفن بميناء الإسكندرية فتؤدى إلى الهيئة العامة لميناء الإسكندرية .

وتحصل كل من الجهات المذكورة في قيمة الرسوم المنصوص عليها في المادة ٧ كل في حدود اختصاصها .

مادة ١٩ - تؤدى الرسوم المنصوص عليها في الفقرتين (١، ب) من المادة ١ والمادة ٢ والتي تؤدى إلى مصلحة الموانىء والمنائر عن السفن بمرسى البترول الجديد بميناء السويس لحساب المؤسسة المصرية العامة للبترول دون خصم أية مصروفات مقابل التحصل وتتولى المؤسسة إدارة هذا المرمى وتنفيذه وصيانته .

مادة ٢٠ - لا تخالل أحكام هذا القانون بالإعفاءات والامتيازات التي تمنح بها السفن تنفيذاً لأحكام اتفاقيات تبرمها الحكومة .

مادة ٢١ - لصالحة الموانىء والمنائر والهيئة العامة لميناء الإسكندرية أن تمنع أية سفينة في مبارحة الميناء في حالة عدم أداء الرسوم التي تحصل كل منها بتصنيفها .

ولا يجوز منع ترخيص الملاحة المنصوص عليه في القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٦٠ المشار إليه بالنسبة إلى السفن والعائمات المنصوص عليها في المادة ٣ إلا إذا أدت الرسوم المستحقة عليها كاملاً .

مادة ٢٢ - لوزير النقل تحديد ثبات مقابل الانتفاع بالمهام والمنشآت الثابتة والعاشرة التابعة لكل من مصلحة الموانىء والمنائر والهيئة العامة لميناء الإسكندرية .

مادة ٢٣ - لوزير النقل بقرار منه زيادة الرسوم المنصوص عليها في المواد ١، ٢، ٤ أو خفضها بما لا يجاوز ٢٥٪ من قيمتها .

مادة ٢٤ - يلغى القانون رقم ٧٠٤ لسنة ١٩٥٤ المعديل بالقانون رقم ٢١٩ لسنة ١٩٥٩، والقانون رقم ٥٧٢ لسنة ١٩٥٤ المشار إليها كما يلغى كل نص يخالف أحكام هذا القانون .

مادة ٢٥ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية وتكون له قوة القانون ويعمل به من تاريخ نشره ما

صدر برئاسة الجمهورية في أول ذى القعده سنة ١٣٨٨ (١٩٦٩ يناير ١٩٦٩)

جمال عبد الناصر

الحدود	المياه	موانى البحر الأحمر وحدودها
رأس غارب خط وهي يمتد شرقاً من رأس غارب لمسافة ميل بحري واحد ثم يتجه جنوباً ميل ونصف ميل ثم ينكسر غرباً حتى الساحل .		السويس من جهة البحر خط وهي مستقيم يمتد من رأس أدبية إلى الشاطئ الشرقي خليج السويس ماراً بمنارة نبربورت رووك في اتجاه ٦٠° صحيح ومن جهة القناة خط وهي يمتد من النهاية الجنوبيّة للقرية ببور توفيق في اتجاه ٢٣٤° صحيح لمسافة (٥٠ متراً إلى الطرف الغربي ل حاجز أمواج مرسي مراكب)
سفاجا خط وهي يمتد من النهاية الجنوبيّة لجزيرة سفاجا في اتجاه ٢٢٥° صحيح إلى الساحل .		أجزاء ميناء السويس . (أ) حوض ابراهيم من جهة البحر خط وهي يصل بين نهاية حاجز أمواج مرسي حاجز الأمواج .
الغردقة خط وهي يمتد من رأس فرانكين من اتجاه شرق صحيح لمسافة ميل بحري واحد ثم يتجه جنوباً لمسافة ميلين بحريين ثم غرباً حتى الساحل .		(ب) حوض البترول خط وهي يمتد من نهاية حاجز الأمواج الشرقي في اتجاه ١٤٠° صحيح حتى يقابل حاجز الأمواج الغربي للحوض .
القصير محيط دائرة وهي نصف قطرها ميل بحري واحد ومركزها الطرف الخارجي للرصف .		(ج) ميناء عناقة تحدد حدود ميناء عناقة بمحاجز المياه المحددة للميناء .
رأس ملعب خط وهي يمتد جنوباً من رأس ملعب لمسافة ميل بحري واحد ثم شرقاً إلى الساحل .		(د) ميناء الأدبية .
رأس مطارمة محيط دائرة وهي نصف قطرها ميل بحري واحد مركزها رأس مطارمة .		(ه) مرسى البترول الجديد .
رأس جولان محيط دائرة وهي نصف قطرها ميل بحري واحد ومركزها السقالة الواقع عند تقاطع خط عرض ٢٤°١٧ شمالاً بخط طول ٣٥°٢١ شرقاً .		(و) غاطس ميناء السويس .
وادي فيران محيط دائرة وهي نصف قطرها ميل بحري واحد مركزها المقالة القديمة بالموسي .		وتعتبر المياه الخارجية عن حدود ميناء ابراهيم وحوض البترول وميناء عناقة وميناء الأدبية ومرسى البترول الجديد في حدود غاطس السويس .
أيوغصون يحد هذا الميناء من الجهة البحرية بالرصف المنشآت به وعلى امتداد ٦٠ متراً من حافيه الشرقية والغربية أى بطول ١٧٥ متراً وتحده جهة القبلة خط وهي مواز للرصف وعلى بعد ٥٠٠ متراً منه .		رأس سدر خط وهي يمتد من رأس سدر جنوباً لمسافة ميلين بحريين ثم يتجه شرقاً حتى الساحل .
برنيس يحد عند مدخله من اتجاه الشمال الشرقي بنهاية الاسنان الرمل ومن اتجاه الشمال الغربي بالرصف الحديدي ومن اتجاه الغرب بالصخور المرجانية ومن اتجاه الجنوب بالخط الوهمي الحد للنقطة المنوع فيها الملاحة .		أبو زنمة خط وهي من رأس أبي زنمة جنوباً لمسافة ميل ونصف بحري ثم يتجه شرقاً حتى الساحل .
رأس شقير يحد عند مدخله من اتجاه الجنوب الشرقي بنهاية حاجز أمواج الشمال ومحاجز الأمواج الجنوبي ومن جهة الغرب برصف الشحن .		الطور خط وهي من علامات الإرشاد المعروفة بمحاجز الطور إلى علامة إرشاد شمب عرق الرياح ومنها في اتجاه شرق صحيح حتى الساحل .

- (٧) قواعد الشئون الاجتماعية والرياضية للطلاب .
 (٨) نظام المستشفيات والمزارع والورش وغيرها من الوحدات ذات الطابع الخاص التابعة للجامعة وكلياتها .

كما تصدر لكل كلية أو معهد لائحة داخلية بقرار من وزير التعليم العالي بعدأخذ رأي مجلس الكلية أو المعهد ومجلس الجامعة وموافقة المجلس الأعلى للجامعات بتنظيم بصفة خاصة المسائل الآتية :

- (١) تحديد الأقسام بالكلية أو المعهد .
 (٢) تحديد شعب التخصص وأقسام الدراسة وفروع الدرجات العلمية والdiplomas والشروط الفضلى لكل منها .
 (٣) تحديد نظام الدراسة بالكلية أو المعهد .
 (٤) بيان مقررات الدراسة وتوزيعها على سن الدراسة وتحديد الساعات المخصصة لكل منها .
 (٥) وضع القواعد الخاصة بالامتحانات في الكلية أو المعهد .

مادة ٢ - تلقي المواد ١٣ ، ١٠٩ ، ١١٠ ، ١١١ من قانون تنظيم الجامعات المشار إليه كما يلغي كل نص يخالف أحكام هذا القانون .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية، وتكون له فوة القانون ويصل به من تاريخ نشره ما

صدر براسة الجمهورية في أول ذى القعدة ١٣٨٨ (١٩٦٩) بحاجة

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٩

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩
في شأن تنظيم مجلس الدولة

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المادة ١١٩ من الدستور ،

ومن القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة في الجمهورية العربية المتحدة والقوانين المعديلة له ،

وعلم ما أرقة مجلس الدولة ؛

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٩

بتعديل بعض أحكام قانون تنظيم الجامعات
بجمهورية العربية المتحدة

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المادة ١١٩ من الدستور ؛

وعل القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ بإصدار قانون تنظيم الجامعات
بجمهورية العربية المتحدة والقوانين المعديلة له ؛

وعلم ما أرقة مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتي :

مادة ١ - يستبدل بنص المادة ٢٩ من قانون تنظيم الجامعات
بجمهورية العربية المتحدة النص الآتي :

« يصدر قرار من رئيس الجمهورية باللائحة التنفيذية لهذا القانون بناءً
على مرض وزير التعليم العالي وبعدأخذ رأي مجالس الجامعات وموافقة
المجلس الأعلى للجامعات بتنظيم المسائل الآتية :

(١) اختصاصات مديرى الجامعات وكلايئها وأمنائها وعمداء الكليات
ووكلائهم وعمداء المعاهد التابعة للجامعات ورؤساء الأقسام بها ومجالسها
وبخانها ونظام العمل بها ، وذلك في الحدود المبينة في هذا القانون .

(٢) النظام المالي للجامعة وكيفية تحضير ميزانيتها وتنفيذها
ومراقبتها .

(٣) شروط قبول الطلاب ومقابل الخدمات التي تؤدي لهم وكيفية
أداؤها والقواعد العامة لنظام الدراسة والامتحان ونظام التأديب .

(٤) بيان الوجبات العلمية والdiplomas والشهادات التي تمنحها الجامعة في كل
كلية والشروط العامة للقبول ومدى الدراسة لكل منها .

(٥) قواعد الانتداب للتدريس ولأعمال الامتحانات والمكافآت
الخاصة بها .

(٦) قواعد تحديد المكافآت المالية والمعن لأعضاء هيئة التدريس
وغيرهم .